

بن حبيبة إيمان

طالبة دكتوراه بكلية الحقوق والعلوم السياسية

البريد الإلكتروني imenebenhabiba90@gmail.com

جامعة وهران 2

عضو بمخبر القانون الاجتماعي LABDROS

لمحة عن النظام القضائي في الجزائر أثناء الفترة العثمانية

Résume :

L'Algérie a apprécié au cours du système judiciaire compter sur les juges et kaid et chouwach, Selon lune des doctrines HANAFI ou MALIKI en vigueur dans cette période.

Mais la distinction la plus importante c'est la présence des organes judiciaires spéciaux selon la nature du différend conflits , Acote des sources juridiques utilises principalement les règles de la loi Islamique.

Sans oublier le rôle du pouvoir dans l'élaboration de procédures et les principes, Afin de parvenir la justice et équité les opprimes.

ملخص:

تمتعت الجزائر إبان التواجد العثماني بنظام قضائي محكم تحت معتمدة في ذلك على قضاة و قياد وعدول و شواش وفقا لأحد المذاهبين المالكي أو الحنفي المعمول بهما في تلك الفترة.

ولعلى أهم ما يميز القضاء في تلك المرحلة وجود هيئات قضائية خاصة بحسب طبيعة الجرائم المعروضة، إلى جانب المصادر القانونية المتبعة و على رأسها الشريعة الإسلامية.

دون أن ننسى دور السلطة الحاكمة في وضع الإجراءات و المبادئ بغرض تحقيق العدالة و إنصاف المظلوم.

اعتمدنا في انجازنا لهذا المقال على المنهج الإسقرائي و المنهج التاريخي، إلى جانب المنهج التحليلي للمعطيات التاريخية.

الكلمات المفتاحية:

النظام القضائي - الدولة العثمانية - السلطة - القاضي العثماني - المحاكم.

تقديم:

مما لا شك فيه أن العدالة من أسمى الغايات التي يسعى إليها الإنسان و يهدف إلى تحقيقها منذ القدم. وقد كان للأمم التي عمرت طويلا دورا هاما في ترسيخ دعائم العدل و العدالة ولن نبالغ إن أدرجنا الدولة العثمانية ضمن هذه الأمم باعتبار هذه الأخيرة و وضعت بصمتها في ترسيخ ثقافة القانون ونشر قيمه معتمدة في ذلك على ما توصل له الفقه الإسلامي خلال الحضارة الإسلامية بالدرجة الأولى، وهو ما جعل منها حضارة لا تنسى رغم تعاقب الأجيال لما اتسمت به من مميزات و سمات في جميع المجالات و بصفة خاصة المجال القانوني والذي ظهر من خلال تنظيمها القضائي.

قامت الدولة العثمانية ابتداء من عهد السلطان سليمان القانوني والذي ظهر في عهده تعيين القضاة العثمانيين في كل ولاية من الولايات التي احتلها والتي كانت خاضعة لنفوذها مثل مصر، الحجاز، مكة والمدينة، الجزائر...¹، وقد كان القضاة الذين يعينون من قبل الدولة العثمانية بمثابة رمز للسلطة القضائية العثمانية.

وفي هذا الخصوص يشير أحمد بحري في كتابه الجزائر في عهد الدايات في جزأه الثالث، أن الدولة العثمانية أعطت إهتماما بالغا للقضاء واعتبرته من أهم الدعائم التي يقو عليها الملك². ويضيف أحمد

¹ ويكيبيديا، الموسوعة الحرة.

² أحمد بحري الجزائر في عهد الدايات دراسة للحياة الاجتماعية إبان الحقبة العثمانية، الجزء الثالث، دار الكفاية، سنة 2013، الجزائر، ص 5.

بحري في نفس السياق أن اهتمام العثمانيون بميدان القضاء توجه نحو القضاء الإسلامي والغاية من هذا هو تعميم تطبيقات الفقه الإسلامي في كل أرجاء الدولة³.

ومن هنا فإن أمام هذا الرأي القائل بعدم وجود سلطة أو نظام قضائي في الجزائر سابق للاستعمار الفرنسي وجب البحث إذا ما كان هناك نظام قضائي أثناء تواجد الدولة العثمانية بالجزائر وبماذا إمتاز، وكيف كان تنظيمه؟

باعتبار أن الدولة العثمانية عمرت طويلا في الجزائر لفترة تجاوزت خمسة قرون لتصبح تابعة لها وإلى مختلف أنظمتها بما في ذلك نظامها القضائي، مما يدفع بنا للقول أن الجزائر إستمدت سلطتها القضائية منها ، أو بعبارة أخرى أن الجزائر عرفت نظام قضائي إبان تلك الحقبة، وهو ما تم إنكاره من قبل بعض الفقهاء الذين يعترفون بوجود نظام قضائي بالجزائر بقدوم الاستعمار الفرنسي فقط.

للوصول إلى مميزات التنظيم القضائي الجزائري أثناء التواجد العثماني وجب علينا التطرق التالية: أولا إلى التنظيم القضائي ككل في الجزائر المتبع أثناء تلك الحقبة. ثم نشير إلى ميزات القاضي آنذاك.

³ أحمد بحري الجزائر في عهد الدايات دراسة للحياة الاجتماعية إبان الحقبة العثمانية ، الجزء الأول ، دار الكفاية، سنة 2013، الجزائر، ص314.

أولاً: التنظيم القضائي خلال الحقبة العثمانية:

يرى أحمد بحري أن التنظيم القضائي الجزائري إبان العهد العثماني اتسم بسهولة و بساطة الإجراءات المعمول بها وهذا بهدف ضمان السير الحسن للعدالة مع تخفيف عبأ معاناة المتقاضين وهذا من خلال إعفاءهم من عناء التنقل إلى مراكز البايك و تقادي دفع مستحقات تنقل كاهلهم⁴.

كان النظام القضائي في الجزائر العثمانية، يستمد أحكامه من الشريعة الإسلامية بدرجة أولى إلى جانب مصادر أخرى تتمثل في السنة النبوية⁵، المدارس الفقهية ، مختصر الشيخ خليل ابن إسحاق، العرف و العادات، وهو ما أكده أبو القاسم سعد الله في كتابه بعنوان تاريخ الجزائر الثقافي حيث أكد أن القضاء في الجزائر في عهد الدولة العثمانية كان يعتمد على الشريعة الإسلامية كمصدر أول من المصادر التي كان يعتمد عليها القضاة للفصل في المنازعات التي تعرض أمامهم لقوله تعالى: {...فاحكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم عما جاءك من الحق...}⁶.

إلى جانب السنة النبوية الشريفة و الاجتهادات الفقهية مثل: مختصر الشيخ خليل ابن إسحاق والذي كان مصدرا للفقه و التشريع إلى جانب الاعتماد على الأعراف و العادات المتداولة داخل المجتمع الجزائري ومن دون أن ننسى الفتوى التي كان لها أهمية كبيرة آنذاك⁷.

أ- الإجراءات المتبعة:

وتتميز النظام القضائي آنذاك بثنائية الهياكل و الأحكام القضائية، القاضي الحنفي الذي كان يعين من قبل شيخ الإسلام باسطنبول، ثم أصبح تعيينه من قبل حكام الجزائر بعدما أصبح هؤلاء يعينون الجزائر إلى جانب القاضي المالكي الذي كان يتم تعيينه مند البداية من قبل الجزائر ، إلى جانب المفتي المالكي الذي

⁴ أحمد بحري ، الجزائر في عهد الدايات ، دراسة للحياة الاجتماعية إبان الحقبة العثمانية ، الجزء الثالث، دار الكفاية سنة 2013 الجزائر ص 05.

⁵ إبراهيم محمد الحريري، القواعد والضوابط الفقهية لنظام القضاء في الإسلام، طبعة 1، دار عمار، الأردن، 1999/420م، ص 12.

⁶ سورة المائدة، الآية 48.

⁷ أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، الجزء الثاني، 1500-1830، طبعة 02 دار الغرب الإسلامي، سنة 1996 ص 65، 66، 67.

يعين من الداى إلى جانب المفتى الحنفى الذى يعين من قبل السلطان العثمانى ، وتشرف على سير القضاء محكمتان بكل مدينة إلا أنه تجمع بين هاتين المحكمتين علاقة تكامل و التعاون⁸.

وهذا لاختلاف الانتماء فهناك من السكان من ينتمون للمذهب الحنفى و آخرون ينتمون للمذهب المالكي إلى جانب محاكم خاصة باليهود والأسرى النصارى وهو ما سنتطرق إليه كالأتي:

1- القضاء في المسائل المدنية:

وتشمل معاملات بين الأشخاص من بيع و شراء⁹، وعقود زواج وطلاق، والإرث، ووكالة...

ويتم النظر في هذه القضايا بواسطة القضاة الذين يتم تعيينهم من قبل الداى، إلى جانب أعوان يساعدونهم.

أما فيما يخص الطعون فتزفع أمام المجلس الشريف.

ويضيف احمد بحري في هذا الشأن أن المنازعات ذات الطبيعة المدنية يفصل فيها قاضي بمفرده بمساعدة الكتاب الدين يخول لهم مهام تسجيل كل القضايا و الأحكام والعقود التي يصدرها القاضي في الجلسة¹⁰.

إلى جانب الشواش ويتمثل دورهم في إحضار الخصوم وأحد المتهمين إلى مكان تنفيذ الأحكام في حالة صدور عقوبة في حقهم كما لهم وظائف أخرى يأمرهم بها القضاة في حالات معينة.

والى جانب الكتاب والشاش نجد أيضا العدول والذين يحضرون للمجلس بصفة منتظمة و دائمة ولا يقل عددهم عن اثنين¹¹، ويبرز مهامهم باعتبارهم شهودا على جملة العقود و للأحكام و المنازعات التي يقضي فيها القاضي، وهو ما جاء في كتاب الله عز و جل:

⁸ بوشناقى محمد، القضاء والقضاة في الجزائر العثمانية خلال العهد العثماني {13 10/ 16 19 م}، إشراف أد. بلقاسمي بوعلام، رسالة دكتوراه، قسم التاريخ و علوم الآثار، جامعة وهران، 1428-1429/2007-2008م، الجزائر، ص11.
⁹ في عمليات البيع و الشراء فالقاضي يشير إلى ثمن المبيع، نوع وطبيعة النقود، طريقة الدفع، مع تأكيد على ديمومة البيع والإقرار من خلوه من أي مانع من الموانع قبل تحرير هذه العقود.
¹⁰ أحمد بحري ، الجزائر في عهد الدايات ، دراسة للحياة الاجتماعية إبان الحقبة العثمانية ، الجزء الثالث، دار الكفاية سنة 2013 الجزائر، ص 05.

¹¹ Louis de Baudicour. La guerre et gouvernement de l'Algérie. {paris; Sagner et Bray librairie. 1853}p 278.

{واشهدوا ذوي عدل منكم}¹².

وما يؤكد حضور هؤلاء العدول {الشهود} بصفة دائمة وليست عارضة هو تكرار أسمائهم على العقود.

واتسمت الإجراءات المتبعة من قبل السلطة القضائية الجزائرية العثمانية مبادئ من بينها الحضور الإجباري للمتقاضين تطبيقاً لمبدأ الوجاهية وهو الأمر الذي تكرسه القوانين الوضعية الحالية بحيث في حالة غياب أحد أطراف النزاع يأمر القاضي الشواش بإحضاره في الحال ونفس الأمر بالنسبة للشهود إن غابوا.

وما يشار إليه أيضاً أن في تلك الفترة لم يوجد الدفاع أي ما يعرف حالياً بالمحاميين وإنما كان الأطراف يعرضون مظلماتهم بأنفسهم.

وما يلاحظ في تلك الفترة أنه حتى النساء كانت لهن حق الادعاء أنه يمنع عليهن دخول القاعة لتواجد الرجال بها ولهذا فإنهن يقدمن تظلماتهن من نافذة قاعة الانتظار والمخصصة لهذا الغرض¹³.

ومن ميزات الإجراءات أيضاً أن القاضي ينطق بالحكم في الحال و يحكم بتنفيذه حالاً إلا فيما يتعذر عليه من القضايا والتي يجد أنها تستلزم أن يرجع إلى بعض المصادر في العلوم الإسلامية.

يضيف عمار بوحوش أن للقاضي وظيفة أخرى وهي تدريب مساعدين وهذا بغرض إرسالهم للمناطق النائية و القرى البعيدة حتى يفصلون في النزاعات والعقود التي تطرح بها بالنيابة عنه وهو ما يعرف ب: الوكيل¹⁴.

2- القضاء في المسائل الجنائية:

هذا النوع من المسائل يمكن تقسيمها إلى نوعان: مسائل خطيرة معاقب عليها بالإعدام و مسائل أقل خطورة لا يعاقب عليها بالإعدام.

¹² سورة الطلاق، آية {2}.

¹³ Louis de Baudicour .op cit .pp279_280

¹⁴ عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، الطبعة الثالثة، دار البصائر، الجزائر، سنة 2008، ص71.

النوع الأول : وهي المسائل الخطيرة المعاقب عليها بالإعدام و تشمل جرائم القتل و السرقة، الاغتصاب، خيانة الأمانة، قطع الطريق، السطو بالسلاح، الإحراق العمد، الزنا...

وفي نفس الصياغ يرى شاليز أن اختصاص الفصل في هذا النوع من القضايا الخطيرة أو ما يعتبر من الجنايات يعود إلى الداي أو أحد وزرائه أو الباي.

ويضيف قائلاً أن الحكم يختلف في هذه الجرائم يختلف باختلاف الانتماء الديني و الطبقي لمرتكب الفعل مع أن العقوبة واحدة و هي الإعدام إلا أن طريقة ومكان التنفيذ يختلف بينهم¹⁵.

ف نجد هذه الفئات كالآتي :

- الأتراك المحكوم عليهم بالموت : فهؤلاء الجناة ينقلون إلى بيت الأغا ويخنقون بعيدا عن العامة وهذا نوع من الامتياز ممنوح للأتراك بحيث تكون عقوبتهم سرية و بعيدة عن أعين الناس حفاظا على كرامتهم¹⁶.

- باقي الرعية : من حكم عليه بالإعدام فينفذ عليه سواء عن طريق الشنق أو بقطع الرأس في ساحة المدينة و أمام الملأ و المارة.

- قطاع الطرق : فان الحكم بالإعدام المقرر لهذه الفئة يصاحبه نوع من التعذيب بحيث يرمون من جدار عال قرب باب عزون حتى تلتقطهم خطاطيف حديدية فتقطع أوصالهم و يتركون بعدها ليمتوا موتا بطيئا وهذا جزاء على الرعب الذي غرسوه في السابلة و المارة.

- حالة الجناة من غير الدين الإسلامي : إذا كان الجاني يهوديا فان العقوبة تكون بالحرق إلى الموت¹⁷.

- النساء اللاتي ارتكبن لأعمال الفاحشة : أما عن النساء اللواتي يرتكبن جرائم الزنا أو الخيانة الزوجية فإنهن يعاقبن عن طريق وضعهن في كيس ويرمون في البحر وهذا بعدما يتقل الكيس بالحجارة ضمانا لهبوطه إلى قاع البحر وموتهن¹⁸.

¹⁵ وليام شارل، مذكرات وليام شارل قنصل أمريكا في الجزائر 1816-1824 تعريب وتعليق إسماعيل العربي (الجزائر، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع 1982، ص 46.

¹⁶ عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، الطبعة الثالثة، دار البصائر، الجزائر، سنة 2008، ص 72.

¹⁷ أحمد بحري، الجزائر في عهد الدايات دراسة للحياة الاجتماعية إبان الحقبة العثمانية، الجزء الثالث، دار الكفاية، الجزائر، سنة

2013، ص 07 و 08.

النوع الثاني: المسائل الأقل خطورة و البسيطة و التي لا تحتاج عقوبة الإعدام وفي هذا النوع من الجرائم فان الجناة المرتكبين لها لا يستحقون عقوبة الإعدام.

فان العقوبة الأكثر تطبيقا في مثل هذه الحالات هي : ضرب الجاني على بطن قدميه بعضا عددا من الضربات حسب ما حدد له كما نجد عقوبة الحبس المعروفة بكثرة في هذه الحالات.

إلى جانب هذا نجد أيضا عقوبة الأشغال الشاقة و التي من خلالها يتوفر للبايلك يدا عاملة مجانية من العبيد¹⁹.

أما الجناة السراق فان العقوبة المقررة لهم هي قطع اليد وهذا تطبيقا لما جاء به المولى عز وجل:

{ السارق و السارقة فاقطعوا أيديهما جزاء لما كسبا نکالا من الله }²⁰.

وبعدما يقطع يد السارق يحملوه الشواش على ظهر الحمار ووجهه باتجاه الخلف أي عكس سير الحمار و يده المتضررة على صدره و يطوفون به عبر شوارع وممرات المدينة ليشهد الجميع على عقابه.

أما عن فئة العبيد والذين يرتكبون السرقة فلا تقطع أيديهم بل يضربون على أرجلهم وهذا تطبيقا لمبادئ الشريعة الإسلامية التي تفرض نصف عقوبة الحر²¹.

والملاحظ في هذا النوع من المسائل الجنائية فان اختصاص الفصل يعود إلى الحاكم في دار السلطان أو الداوي في الجزائر.

¹⁸ P .Boyer."Le problème Kouloughli Sous la régence d'Alger "article paru in revue d'occident musulman n Spécial 1970 PP 123.124.

¹⁹ أحمد بحري، الجزائر في عهد الدايات دراسة للحياة الاجتماعية إبان الحقبة العثمانية، الجزء الثالث، دار الكفاية، الجزائر، سنة 2013، ص 08.

²⁰ سورة المائدة، الآية 38.

²¹ أحمد بحري، الجزائر في عهد الدايات دراسة للحياة الاجتماعية إبان الحقبة العثمانية، الجزء الثالث، دار الكفاية، الجزائر، سنة 2013، ص 09.

3- القضاء في المسائل العسكرية :

من مميزات القضاء في الجزائر العثمانية انفراد العسكر بقضائه و محكمته²²

وهذا النوع من المسائل يشمل جرائم التورط في الخيانة، مخالفة الأوامر العسكرية، التمرد و تدبير الاغتيالات و الانقلابات المرتكبة من قبل الجيش المنظم {الانكشارية و البحرية} بحيث تعرض هذه الفئات على محاكم خاصة غير العادية وهي المحاكم العسكرية.

و يعود اختصاص الفصل في هذا النوع من الجرائم للداي ويقوم هذا الأخير بجمع السلطة العسكرية و السلطة المدنية.

ومن هنا فان العسكريين كانت لهم محكمة رئيسية لأن العسكريين لا يحاكمون أبدا بواسطة القوانين المدنية ولا أمام الشعب²³.

ب- درجات التقاضي:

إن اعتبار القاضي يتسم بالحرية في أحكامه وهو ما يعرف في القوانين الوضعية الحالية بالسلطة التقديرية للقضاة في إصدار أحكامهم فان للمتقاضين كامل الحق في الطعن وهو مانعير عنه بالدرجة الثانية للتقاضي ومن هنا يقوم المتقاضين بمراجعة المجلس الكبير .

إن الطعون التي يقدمها المتقاضي أو في ن تكون أمام مجلس الأعلى الذي ينعقد على مستوى البايلاكات أو في دار السلطان.

تتشكل هذه المجالس المختصة في الطعون من فقهاء المذاهب الأربعة و مجموعة من القضاة الى جانب مجموعة عدول .

يرى عبد الرحمن ابن محمد الجيلالي أن المجلس الأعلى هو بمثابة محكمة استئناف عليا بحكم أنها تتشكل من تشكيلة خاصة من قضاة على المذهبيين ومن شيخ النظر في الأوقاف ومن ممثل للحكومة .

²² أحمد بحري الجزائر في عهد الدابات دراسة للحياة الاجتماعية إبان الحقبة العثمانية الجزء الأول دار الكفاية سنة 2013 الجزائر ص315.
²³ صالح فرкос، تاريخ الجزائر، من قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال، المراحل الكبرى، بدون طبعة، دار العلوم للنشر و التوزيع، عناية الجزائر، سنة 2005، ص 162.

كما أن المجلس يرى في أنواع خاصة من القضايا و المسائل العويصة إلى جانب الأحكام السابقة للقضاة و المطعون فيها و القضايا الكبرى والذي يترأسه الحاكم واستمر المجلس في عمله لمدة 1264هـ-1848 بقليل²⁴.

وتتجلى وظيفة هذه المجالس في :

-اعتبارها مجالس لا تصدر و لا تنطق بأحكام قضائية إنما تنظر في مدى موافقة أو عدم موافقة أحكام القضاة {قضاة الدرجة الأولى} للشرعية الإسلامية فإذا كانت موافقة لها أيدت الحكم، وأن خالفها تعاد المسألة إلى نفس القاضي الذي أصدر الحكم ليعيد النظر في حكمه.

هنا يضيف شارل أندري أن قرارات القضاة لم تكن قابلة للطعن وإنما قابلة أن تكون محل لإبداء رأي قانوني بشأنها أمام المجلس الأعلى²⁵.

وما يلاحظ أن القضاة بعد تلقيهم للقضية من جديد فإنهم يقفون عند رأي المجلس و يحكمون وفقا لتوجيهاته.

أما في حالة عدم انتساب المتخاصمين للديانة الإسلامية فهنا تتغير الإجراءات فان القضاة يخرجون لساحة الجامع الكبير للاستماع إلى الخصومة²⁶.

وإذا لم يقتنع المتقاضي بعد كل هذه الإجراءات و أحس أن حقه قد هضم، فله الحق في تقديم شكوى أمام السلطات الحاكمة أي أمام الباي إذا كان تابعا له أو أمام الداوي مباشرة إذا كان مقيما بدار السلطان.

فيقوم الحاكم بجمع المجلس من جديد للنظر في القضية فان أصاب الشاكي أعيد له حقه أما إذا لم يصب فانه يتعرض لعقوبة الضرب على رجليه وهذا عقابا له لتشكيكه في عدالة القضاء ولهذا فان هذا الإجراء قليل الاتخاذ.

وتجدر الملاحظة أن المحاكم و الهيئات القضائية كانت تسجل كل الأعمال القضائية في دفاتر تسمى بالسجل الشرعي.

²⁴ عيد الرحمن بن محمد الجليلي، تاريخ الجزائر العام، الجزء الثالث، طبعة 2009، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر 2009.

²⁵ شارل أندري جوليان، المرجع السابق، ص 14.

²⁶ مؤيد محمود حمد المشيداني، م.م. سموان رشيد رمضان، المرجع السابق، ص 429.

ثانيا: مميزات القاضي في الجزائر فترة الدولة العثمانية:

يعرف القاضي بالحاكم الشرعي الذي له دور هام على مستوى المحاكم النازرة في القضايا المتنازع فيها سواء المتعلقة بالأهالي أو مختلف الميادين داخل المجتمع²⁷.

والقاضي ممثل للسلطة وينتمي لمذهب سواء مذهب مالكي أو حنفي وهذا بحكم أن المجتمع الجزائري آنذاك كان يضم الأشخاص الذين ينتمون للمذهب المالكي آخرون ينتمون للمذهب الحنفي ولهذا نجد نوعان من القضاة.

- فيما يخص تعيين القضاة فيقول عمار بوحوش أن التعيين يون بتفويض من الداى في الجزائر مع إلزامية أن تحظى أحكام القاضي بموافقة الداى في الجزائر العاصمة و الداى على مستوى مقاطعته وهذا تحت طائلة سحب التفويض الممنوحة لهم²⁸.

- أما عن الأجر الذي يتقاضاه القضاة مقابل أتعابهم، فالقضاة لا يتحصلون على مرتباتهم بل يتقاضون الأجر من خلال الرسوم و المبالغ المالية الناتجة عن كل العقود التي يسجلونها و يضعون عليها الختم²⁹.

إلى جانب حصولهم على هدايا كافية و مشجعة مقابل مجهوداتهم المبذولة³⁰.

أ- مهام القضاة :

²⁷ أحمد بحري الجزائر في عهد الدايات دراسة للحياة الاجتماعية إبان الحقبة العثمانية، الجزء الأول، دار الكفاية، الجزائر، سنة 2013، ص316.

²⁸ عمار بوحوش، المرجع السابق، ص70.
²⁹ د/ مؤيد محمود حمد المشيداني، م.م. سموان رشيد رمضان، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية {مجلة علمية محكمة}، أوضاع الجزائر خلال الحكم العثماني 1518- 1830، المجلد{5}، العدد{6} جامعة تكرت ، نيسان سنة 2013م-جمادى الآخر 1434هـ، ص429.

³⁰ عيد الرحمن عباس، مجلة المحامين منظمة المحامين لناحية سيدي بلعباس، مجلة دورية، العدد الثاني، السنة الأولى، الجزائر، فبراير 2004، ص13.

إلى جانب الوظيفة القضائية الممنوحة للقاضي والمتمثلة في فصل الخصومة بين اثنين فأكثر بحكم الله عز وجل و قطعاً للتنازع وفقاً للأدلة الشرعية³¹، فنجد له وظائف أخرى كوظيفته الدينية و إشرافه على الأوقاف وتعيين القائمين عليها مع مساعدة العدول³².

إلى جانب الإشراف على الشؤون المالية للدولة والعقود المبرمة بين الأفراد والدولة، وتنظيم مصادر الدخل للدولة، وتنظيم قوانين الضرائب، ومتابعة أحكام الحظر والمنع.

إضافة إلى متابعته لشؤون التجار و الحرفيين، وتنظيم أمور النقايات، وتحديد أسعار السوق...

ويعقب بوديكور أن القاضي كان واسع المهام باعتباره كان يؤدب كل من لا يحترم الصيام والناطق بالفاحشة و كل من يخل بالحياء كما أنه كان يفض النزاعات القائمة بين القبائل وذلك عن طريق جلسات الصلح إلا أن هذا النوع من الإجراءات كان يتطلب حضور القايد أو ممثل الباي لما لها علاقة بالأمور السياسية³³.

أما فيما يخص دائرة انعقاد الاختصاص الإقليمي للقاضي فإن هذا الأخير غير ملزم باحترام دائرة قضائية معينة وإنما للقضاة كامل الحرية في الفصل في المنازعات الخارج عن دائرتهم بشرط حضور أطراف الدعوى و الشهود إن وجدوا.

وأكثر من هذا فللمتناقضين الحق في الاتفاق على اختيار القاضي الذي يفصل في دعواهم و لو كان خارج الأيالة³⁴.

³¹ أحمد شلبي، موسوعة النظم والحضارة الإسلامية، تاريخ التشريع الإسلامي و تاريخ النظم القضائية في الإسلام، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة مصر، سنة 1976، ص246.

³² رشيدة شدي معمر، العلماء و السلطة العثمانية في الجزائر، فترة الدايات 1830-1671م، إشراف: د.فلة موساوي القساعي، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة الجزائر 2006/2005، ص 73.

³³ أحمد بحري الجزائر في عهد الدايات دراسة للحياة الاجتماعية إبان الحقبة العثمانية الجزء الثالث دار الكفاية سنة 2013 الجزائر ص15-16.

³⁴ شارل أندري جوليان، تاريخ الجزائر المعاصرة، الغزو و بدايات الاستعمار 1827_1871، الطبعة الأولى، شركة دار الأمة، الجزائر، سنة 2008، ص13.

ب- الشروط الواجب توافرها لتعيين القضاة:

فيما يخص الشروط اللازم توافرها في القاضي فانه في بادئ الأمر لم تكون هناك شروط معينة فكانت المعرفة بالشريعة الإسلامية و الفقه و الفطرة السليمة كافية لاعتبار الشخص قاضيا.

أما المواردي فقام بتحديد الشروط المعتمدة بالشرع لنجدها تتجلى في سبعة وهي³⁵.

- **الذكورة و البلوغ:** أن يكون القاضي رجلا تخطى مرحلة الصبا مع إلزامية نضوجه الجسدي و العقلي.
- **الذكاء:** أن يكون لدى الشخص المختار مستوى من ذكاء حتى يستطيع التمييز و إيضاح الإشكال الذي يواجهه في القضايا التي تعرض أمام هو يستثنى من هذا المنصب الشخص المصعب بعاهة عقلية.
- **الحرية:** والمقصود من الحرية في هذه الحالة أن من يتقلد مهنة القضاء لا يجب أن يكون عبدا مع جواز العبد المتحرر بالتحاقه للمهنة بشرط توافر باقي الشروط.
- **الإسلام:** باعتبار أن المشرع الجزائري من المجتمعات الإسلامية فان اعتناق القاضي للإسلام من أهم الشروط فلا يجوز للقاضي أن يكون على ديانة مسيحية أو يهودية أو صائبي بمعنى أحر لا يمكن تقلد أهل الذمة لمنصب القاضي الذي يقضي بين المسلمين.
- **العدالة:** لا بد على القاضي أن يتصف بميزات تخوله أن يعدل بين الناس ومن بينها: الأمانة، الصدق، العفة، البعد عن الريب ...
- **سلامة السمع و البصر:** حتى يستطيع التمييز بين الحق والباطل.
- **العلم بأحكام الشريعة:** أي أن يكون على درجة من العلم بالقران الكريم والسنة النبوية والاجتهاد وقد تلقى من العلوم الدينية.

أما عن بوديكور فيصرح على أن شروط تولي منصب القاضي تتمثل في³⁶:

³⁵ الماوردي، أبو الحسن على بن محمد بن حبيب البصري {1909}، الأحكام السلطانية و الولايات الدينية، تصحيح محمد بدر الدين النفساني، مصر القاهرة، ص 65_66.

³⁶ Louis de Baudicour. La guerre et gouvernement de l'Algérie. {paris; Sagnier et Bray librairie. 1853 } p281 .

- أن يكون الشخص من سلك العلماء ومن احد المذاهب الأربعة في الفقه الإسلامي.
- أن يكون حرا سليم العقل تقيا نزيها فطنا و ذو أخلاق عالية.
- أن يكون على إحاطة بعلوم الدين و تفسير القرآن.

على أن إختيار هؤلاء القضاة متوقف على تميزهم بمجموعة من الكفاءات العلمية و الشروط الحلقية عموما، وهذه الشروط ليست مطبقة على كامل الايالة.

- السلطة والقضاء:

كان النظام القضائي الجزائري خلال الحكم العثماني متصلا بالحاكم، فكان هذا الأخير يعتبر مصدرا للسلطة السياسية و القضائية.

وكان لهذا الأخير سلطة تفويض السلطات إلى البايات والقضاة، بشرط أن تحظى الأحكام التي يصدرها القضاة بموافقة الحاكم أو الداى في الجزائر العاصمة أو موافقة الباي على مستوى مقاطعته³⁷ وفي غير ذلك فان الحاكم يتخذ إجراءات أخرى تتمثل في سحب التفويض الممنوح لهم³⁸.

تميزت السلطة آنذاك بانقسامها إلى مذهبين الحنفي و المالكي، باعتبار أن الحاكم العثماني كان يعتنق المذهب الحنفي، وعليه جرت العادة أن يتم التعيين من قبل السلطان العثماني.

خلافا لسكان الجزائر الذين كانوا يعتقدون المذهب المالكي و بالتالي فالحاكم الجزائري هو من يكلف بتعيين المفتي المالكي³⁹ ، وكان هذا الأخير من من لهذا المذهب .

من هنا نجد أن السلطة راعت الاختلاف المذهبي للسكان بالجزائر وهو ما دفع بها إلى تعيين المفتي الحنفي والذي يتعين من قبل السلطان العثماني، على العكس من المفتي المالكي فيعيه حاكم الجزائر.

³⁷ د/ عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 70.

³⁸ مؤيد محمود حمد المشيداني، م.م. سموان رشيد رمضان، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية {مجلة علمية محكمة}، أوضاع الجزائر خلال الحكم العثماني 1518- 1830، المجلد {5}، العدد {6} جامعة تكرت ، نيسان سنة 2013م-جمادى الآخر 1434هـ، ص429.

³⁹ مؤيد محمود حمد المشيداني، المرجع السابق، ص 429.

وهو الأمر نفسه فيما يخص القضاة فهم كذلك انقسموا إلى المذهبيين الحنفي و المالكي و يحدد القاضي الفصل في النزاع وفقا للمذهب الذي يعتنقه المتخاصمين.

و باعتبار أن المفتي يعتبر من التشكيلة القضائية في تلك الحقبة فنلاحظ أن السلطة كانت لها علاقة بالقضاء أو بالسلطة القضائية و هو ما سنواصل التطرق إليه.

تطرقنا سابقا فيما يخص أنواع المنازعات التي تعرض تعترض القاضي وقلنا أن هناك قضايا تخرج عن اختصاص القاضي لتدخل في اختصاص الحاكم أو الداي أو الباي أو القايد بحسب طبيعة القضية.

ففي الجنايات يعود اختصاص الفصل للحاكم في دار السلطان أو عاصمة داي الجزائر أو أحد وزرائه أو الباي بحسب نوع الجريمة و طبيعة الأطراف أما القضايا ذات الطبيعة السياسية كأمر النزاع بين القبائل

وكما سبق ذكره فيتطلب الأمر حضور القايد أو ممثل الباي للجلسات وهذا لاعتبارات أن هذا النوع من المسائل مرتبط بالسياسة و بأمر السلطة ولذلك لا يترك للقاضي و مرافقيه من العدول وإنما تتشكل محكمة مختلطة يشارك فيها ممثل الحكومة التركية وهو ما يؤكد أن القضاة لم يكونوا مثليين فعليين للسلطة⁴⁰.

⁴⁰ أحمد بحري، المرجع السابق، ص16.

الخاتمة:

إن تلازم الظروف في الجزائر جراء الإعتداءات الأوروبية المتلازمة ما جعل الشعب الجزائري يعيش سنوات من الكفاح و المقاومة بحلول أي مستعمر بالأراضي الجزائرية ابتداء من الوجود النوميدي مرورا بالفتح الإسلامي، ووصولاً إلى حلول الدولة العثمانية و بعدها الاستعمار الفرنسي⁴¹. في سبيل الوصول للحرية وتحقيق الاستقلال.

والذي نتج عنه استتجاد الجزائر بالدولة العثمانية⁴² للتخلص من الاستعمار الإسباني، ما جعلها تابعة للدولة العثمانية في تلك الفترة.

ولعل أهم ما يميز هذه الدراسة هو تواجد العثمانيين بالجزائر⁴³، لم يكن التدخل العثماني في المغرب العربي أمراً متوقفاً، ولم يكن يدور في حسابان الدولة العثمانية ولا من تصميمهم. بل أن الظروف السائدة في تلك الفترة وإثر غزوات الإسبان المتكررة على سواحل المغرب العربي، وهو ما إستعصى الدفاع عنها. ما جعل عروج يدافع عنها، وبعد وفاته استلم أخوه خير الدين السلطة بالجزائر. من هنا أصبحت الجزائر تحكم كدولة كبرى شأنها شأن أية دولة أخرى وأحد حكمها يمتد إلى غاية وصوله عهد الدايات⁴⁴.

كان لظهور الأتراك بالجزائر دور فعال في إنقاذ هذا البلد من الإحتلال الإسباني.

⁴¹ أشغال الملتقى الدولي المنظم يومي 24 و 25 أبريل 2016، جامعة محمد بن أحمد- وهران 2-، ص 177.
⁴² الاستتجاد بالأخوين عروج و خير الدين. تم تعيين خير الدين أول حاكم على الجزائر من قبل السلطان العثماني و لقب ب "بابلر باي" المقصود بهذه التسمية "باي لبابات" والذي أسند له مهام تولي الحكم في بلاد الشمال الإفريقي(الجزائر، تونس، طرابلس). أنظر د/ صالح فركوس، المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفينيقيين إلى خروج الفرنسيين(814 قم – 1962م)، بدون طبعة، دار العلوم للنشر و التوزيع، 2002-2003، عنابة، ص 79.
⁴³ كانت إيالة الجزائر دولة تمتد من طرارة بالغرب إلى القالة شرقاً ومن الجزائر شمالاً حتى بسكرة و الأغواط جنوباً، وذلك من الفترة الممتدة من 1515 إلى غاية 1830 تاريخ غزو الإحتلال الفرنسي للأراضي الجزائرية.
أنظر: KADDACHE Mahfoud, L'Algérie durant la période ottomane, QPU Alger. 1992.

P239.

⁴⁴ -قسم حكم العثمانيين في الجزائر إلى أربعة عهود هي:

1- عيد الليغمريكية. 1587 - 1518

2- عيد الياشوات. 1659 - 1587

3- عيد الأغوات. 1671 - 1659

4- عيد الدايات. 1830 - 1671

إن إستمرارية الدولة العثمانية لستة قرون دليل على المعنى الحقيقي لمفهوم العدالة و صحة تطبيقها من خلال القضاء ولعل خير دليل هو التنظيم القضائي الجزائري الذي ساد في تلك الفترة .

ومما لا شك فيه أن قيام هذه الدولة كان على مبادئ و أسس إسلامية محضة و سامية، هذا ما جعل منها دولة قوية بعدما أرسى قواعدها، إلى جانب تنظيم قوانين شرعية و أحكام تنظم كافة المجالات والتي بفضلها بقيت الدولة ثابتة في أمن و إستقرار لعدة قرون⁴⁵.

⁴⁵ مؤيد محمود حمد المشيداني، م.م. سموان رشيد رمضان، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية {مجلة علمية محكمة}، أوضاع الجزائر خلال الحكم العثماني 1518- 1830، المجلد {5}، العدد {6} جامعة تكرت ، نيسان سنة 2013م-جمادى الآخر 1434هـ، ص440.